SEEDS
For Legal Initiatives

انفجار مرفأ بيروت

من 4 آب 2020 حتى مرحلة المطالعة لدى
النيابة العامة التمييزية.

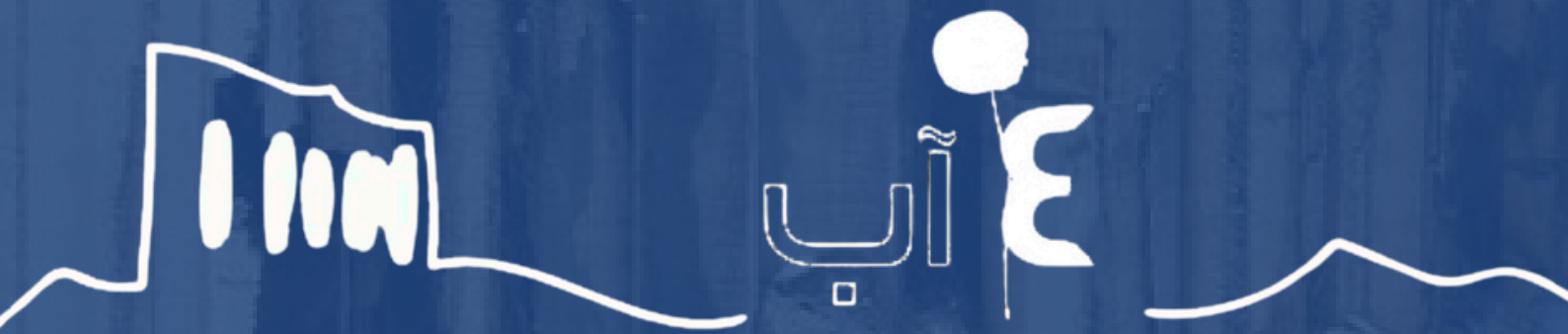

الخط الزمني القضائي 2020 - 2026
الجزء ٢

بيروت السادسة والسبع دقائق

في 4 آب 2020، لم يخسر الناس أبناءهم وأحبّاءهم ومنازلهم وأعمالهم فقط؛ خسروا أيضاً شعورهم بأن الدولة قادرة على حمايتهم، وأن القضاء قادر على إنصافهم. ومنذ ذلك اليوم، يعيش أهالي الضحايا والناجون مع آثار كارثة لم تنتهِ: إصابات وصدمات وخسائر مستمرة، يقابلها انتظار طويل للحقيقة والاعتراف بالمسؤولية.
ومع كل تأخير أو تعطيل، لم يكن التحقيق القضائي وحده هو الذي يتوقف. كان حق الضحايا في معرفة ما حدث يُؤجَّل. فالعدالة ليست حكماً قضائياً فحسب، بل مسار يبدأ بكشف الحقيقة وتحديد المسؤوليات، ويمرّ بالمحاكمة والمحاسبة، ويصل إلى جبر الضرر وإصلاح المؤسسات وضمان عدم تكرار الكارثة.

من هنا، يتتبّع هذا الكتيّب المسار القضائي لقضية انفجار مرفأ بيروت بين عامي 2020 و2026. وهو لا يستعرض التواريخ والقرارات بوصفها إجراءات قانونية منفصلة، بل يقرأ أثرها المباشر على الضحايا وعلى حق المجتمع في العدالة.
لهذا، يبقى الإصرار على المحاكمة وجبر الضرر ضرورة تتجاوز هذه القضية وحدها. لأن ترك جريمة بهذا الحجم بلا محاسبة لا يعني التخلي عن حقوق الضحايا فحسب، بل تكريس الافلات من العقاب وتقويض دولة القانون وضرب الثقة بالقضاء واستقلاليته التي تشكل الاساس لسيادة الدولة والقانون وتبقي المجتمع كله عرضة لتكرار المأساة.

فمن إحالة القضية إلى المجلس العدلي وتعاقب المحققين، إلى الحصانات وطلبات الردّ والمخاصمة والنزاعات حول الاختصاص، يكشف هذا الكتيب كيف تحوّل التحقيق إلى مواجهة بين إرادة الوصول إلى الحقيقة ومنظومة سياسية ومؤسساتية قاومت المساءلة.

218	7,000	+300,000
ضحية	جريح	متضرّر

المسار الإجرائي للقضية

بدأ المسار بقرار السلطة التنفيذية إحالة الدعوى إلى المجلس العدلي. يعيَّن المحقق العدلي بقرار من وزير العدل بعد موافقة مجلس القضاء الأعلى، ويقوم في التحقيق بالدور الذي يماثل قاضي التحقيق مع الصلاحيات الخاصة المنصوص عليها في المواد 360 إلى 364 من قانون أصول المحاكمات الجزائية.

بعد اكتمال التحقيق، تبدي النيابة العامة التمييزية مطالعتها في الأساس، ثم يصدر المحقق العدلي قراره النهائي؛ وإذا انتهى إلى الاتهام، تُحال الدعوى إلى المجلس العدلي الذي يتولى المحاكمة وإصدار الحكم.

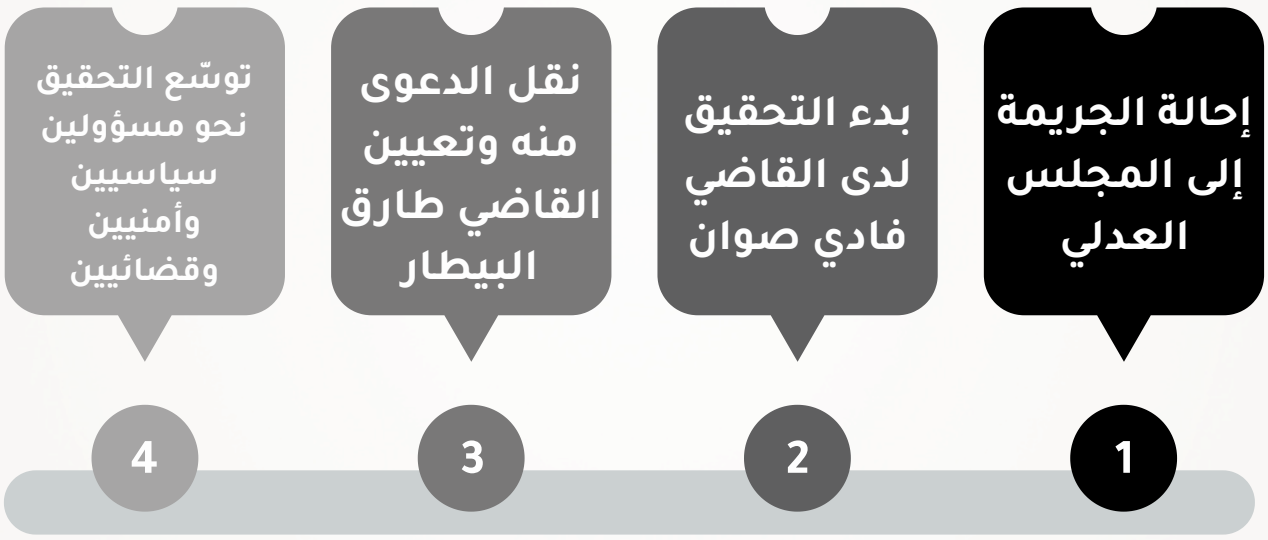

أين أصبح الملف الآن؟

التحقيق أُنجز وأُحيل إلى النيابة العامة التمييزية لإبداء مطالعتها في الأساس.
الملف لم يصل بعد إلى مرحلة صدور القرار الاتهامي/النهائي عن المحقق العدلي، ولم تبدأ تبعاً لذلك مرحلة المحاكمة أمام المجلس العدلي.
الملف عالق الان عند إنجاز المطالعة وإعادة الملف إلى المحقق العدلي.

الخط الزمني القضائي

2020

تأسيس المسار الاستثنائي وتعيين فادي صوان

4 آب 2020

وقع التفجير في العنبر رقم 12. أعلن المجلس الأعلى للدفاع بيروت مدينة منكوبة وحالة الطوارئ.

الأثر على المسار القضائي

بدأ التحقيق الأولي ضمن القضاء الجزائي العادي والنيابة العامة التمييزية قبل إحالة الدعوى إلى القضاء الاستثنائي.

5 آب 2020

طلب النائب العام التمييزي غسان عويدات من قوى الأمن الداخلي التحقيق في نيترات الأمونيوم وتحديد المسؤولين عن تخزينها.

الأثر على المسار القضائي

تثبيت دور النيابة العامة في مرحلة التحقيق الأولي وجمع الأدلة قبل وضع يد المحقق العدلي على الملف.

10 آب 2020

صدر مرسوم مجلس الوزراء بإحالة ملف التفجير إلى المجلس العدلي.

الأثر على المسار القضائي

انتقلت الدعوى من القضاء الجزائي العادي إلى المجلس العدلي، وهو محكمة جزائية استثنائية، وبدأ مسار تعيين محقق عدلي.

13 - 14 آب 2020

وافق مجلس القضاء الأعلى على اقتراح وزيرة العدل ماري كلود نجم تعيين القاضي فادي صوان؛ وتسلم صوان مهمته في 14 آب.

الأثر على المسار القضائي

وضع المحقق العدلي الأول يده على الدعوى وبدأ التحقيق الاستنطاقي وإصدار المذكرات.

24 و 26 تشرين الثاني 2020

طلب صوان من مجلس النواب اتخاذ الإجراءات بحق رؤساء حكومات ووزراء وردّت هيئة مكتب المجلس بعدم وجود شبهة.

الأثر على المسار القضائي

ظهر مبكراً النزاع على جهة ملاحقة الرؤساء والوزراء: القضاء العدلي أم المجلس الأعلى لمحاكمة الرؤساء والوزراء.

10 كانون الأول 2020

ادعى صوان على حسان دياب وعلي حسن خليل وغازي زعيتر ويوسف فينيانوس بجرائم الإهمال والتقصير والتسبب بالوفاة والإيذاء.

الأثر على المسار القضائي

وسّع التحقيق إلى المسؤولية السياسية العليا، فبدأت المواجهة حول الحصانات والاختصاص.

14 - 22 كانون الأول 2020 تعطيل

امتنع دياب والوزراء المدعى عليهم عن المثول. تنحى غسان عويدات عن الملف لقرابة مع زعيتر، وحلّ محله غسان الخوري. وتقدم خليل وزعيتر بطلب نقل الدعوى.

الأثر على المسار القضائي

توقف الاستجواب وبدأ استخدام طلب نقل الدعوى للارتياب المشروع كطريق لإبعاد المحقق العدلي.

2021

انتقال الملف إلى طارق البيطار وبداية التعطيل المتكرر

18 شباط 2021 كف يد

قبلت محكمة التمييز الجزائية طلب نقل الدعوى للارتياب المشروع وكفّت يد فادي صوان.

الأثر على المسار القضائي

انتهت ولاية المحقق العدلي الأول بحكم قضائي، لا بتنحٍ أو تراجع طوعي.

19 - 20 شباط 2021

اقترحت وزيرة العدل طارق البيطار محققاً عدلياً ووافق مجلس القضاء الأعلى، ثم وُقع قرار تعيينه.

الأثر على المسار القضائي

استأنف التحقيق تحت قيادة محقق عدلي ثانٍ، مع بقاء الملف ضمن المجلس العدلي.

2 تموز 2021

ادعى البيطار على دياب وخليل وزعيتر وفينيانوس ونهاد المشنوق بجرائم القتل والإهمال والتقصير

الأثر على المسار القضائي

انتقلت الدعوى من القضاء الجزائي العادي إلى المجلس العدلي، وهو محكمة جزائية استثنائية، وبدأ مسار تعيين محقق عدلي.

9 - 23 تموز 2021

بدأ نزاع رفع الحصانات والإذن بملاحقة عباس إبراهيم، مع رفض تزويد مجلس النواب كامل الملف وظهور خلاف حول المرجع المختص.

الأثر على المسار القضائي

تحولت الحصانات والأذونات الإدارية إلى عقبات أمام الاستدعاء والملاحقة.

26 آب - 20 أيلول 2021

أصدر البيطار مذكرات إحضار بحق حسان دياب، ثم مذكرة توقيف غيابية بحق يوسف فينيانوس في 16 أيلول بعد تخلفه عن الحضور.

الأثر على المسار القضائي

استخدم المحقق العدلي صلاحياته في الاستدعاء والإحضار والتوقيف، مقابل اعتراضات سياسية وإدارية على التنفيذ.

22 - 27 أيلول 2021 تعطيل

قُدمت طلبات نقل وردّ بحق البيطار من فينيانوس والمشنوق وخليل وزعيتر، وتبلغ البيطار أحدها في 27 أيلول.

الأثر على المسار القضائي

أدى التبليغ إلى وقف التحقيق مؤقتاً عملاً بالمادة 125 من أصول المحاكمات المدنية.

4 و 11 و 14 تشرين الأول 2021

ردت محاكم الاستئناف والتمييز طلبات رد البيطار لعدم الاختصاص؛ وفرضت محكمة الاستئناف غرامة بسبب التعسف.

الأثر على المسار القضائي

استعاد البيطار إمكان متابعة التحقيق، لكن تكرار الطلبات أبقى المسار عرضة للتوقف المتجدد.

12 تشرين الأول 2021 تعطيل

أصدر البيطار مذكرة توقيف غيابية بحق علي حسن خليل، ثم تبلغ طلب رد جديد.

الأثر على المسار القضائي

توقفت الإجراءات مجدداً فور التبليغ، بالتوازي مع نزاع حول تنفيذ المذكرات والحصانة النيابية.

تشرين الأول 2021 سياق

رافق التصعيد القضائي ضغط سياسي وأمني شمل تحركات دعا إليها حزب الله، أحداث الطيونة، وتهديداً منسوباً إلى وفيق صفا. مجلس القضاء الأعلى اجتمع بعد «أحداث الطيونة».

الأثر على المسار القضائي

هذه وقائع سياقية ذات أثر على بيئة استقلال القضاء، لكنها ليست قرارات قضائية

28 تشرين الأول - 4 تشرين الثاني 2021 تعطيل

توالت طلبات الرد ومخاصمة الدولة. بلغ طلب فينيانوس الرابع إلى وقف التحقيق، وقرر القاضي حبيب مزهر تعليق التحقيق رغم عدم تكليفه بملف رد البيطار.

الأثر على المسار القضائي

اتسع التعطيل من استهداف المحقق العدلي إلى استهداف القضاة الناظرين في طلبات الرد نفسها.

25 تشرين الثاني 2021

اعتبرت الهيئة العامة لمحكمة التمييز أن محكمة التمييز هي المرجع المختص بطلبات رد المحقق العدلي، وردت عدداً من دعاوى مخاصمة الدولة شكلاً.

الأثر على المسار القضائي

حُدد المرجع المختص لأول مرة، لكن آلية الرد بقيت مولدة لدعاوى جديدة ضد القضاة الناظرين فيها.

23 كانون الأول 2021 كف يد

كُفّ يد البيطار بعد تبليغه دعوى رد أمام القاضي ناجي عيد.

الأثر على المسار القضائي

بدأ توقف طويل استمر، وفق الخط الزمني ، سنة وشهراً قبل محاولة البيطار استئناف التحقيق.

التحقيق متوقف من 23 كانون الأول 2021 إلى 23 كانون الثاني 2023

لم يتوقف الملف لانتهاء الأدلة، بل لأن المرجع الذي يفترض أن يبت بطلبات الردّ صار هو نفسه هدفاً لدعاوى رد ومخاصمة، ولأن الهيئة العامة لمحكمة التمييز فقدت نصابها. كل ما يلي من وقائع 2022 يجري داخل هذا التوقف.

2022

تعطيل المرجع الناظر بالرد ومحاولة تعيين محقق رديف

4 كانون الثاني - 21 شباط 2022 تعطيل

قُدم طلب رد القاضي ناجي عيد، ثم رُفض؛ فأعقبه خليل وزعيتر بدعوى مخاصمة الدولة ضد عيد.

الأثر على المسار القضائي

منعت دعوى المخاصمة القاضي الناظر في رد البيطار من المتابعة، وانتقل التعطيل إلى المرجع المفترض أن يفصل بطلب الرد.

21 آذار 2022 فقدان نصاب

عيّن مجلس القضاء الأعلى رؤساء غرف محاكم التمييز لاستكمال نصاب الهيئة العامة، لكن التعيينات بقيت بانتظار توقيع وزير المالية.

الأثر على المسار القضائي

استمر فقدان النصاب، فتعذر البت بدعاوى المخاصمة والرد وبقي التحقيق معلّقاً.

5 أيلول 2022

اقترح وزير العدل هنري خوري تعيين محقق عدلي رديف للبت في الأمور الملحة خلال تعذر عمل البيطار، ووافق مجلس القضاء الأعلى على مناقشة الطرح.

الأثر على المسار القضائي

انتقلت الدعوى من القضاء الجزائي العادي إلى المجلس العدلي، وهو محكمة جزائية استثنائية، وبدأ مسار تعيين محقق عدلي.

16 - 27 أيلول 2022

طُرح اسم القاضية سمرندا نصار محققاً عدلياً رديفاً، لكن مجلس القضاء الأعلى لم يتوصل إلى قرار في اجتماعين.

الأثر على المسار القضائي

لم يُعيَّن محقق رديف، وبقي البيطار المحقق العدلي الأصيل مع استمرار التعطيل.

10 - 14 تشرين الأول 2022

استنكر سهيل عبود التدخل في مجلس القضاء الأعلى، ثم كلف القاضي جان مارك عويس النظر في طلب رد البيطار بدلاً من ناجي عيد.

الأثر على المسار القضائي

محاولة لإعادة تشغيل المرجع الناظر في الرد من دون حل جذري لتسلسل دعاوى الرد والمخاصمة.

2023

استئناف البيطار التحقيق والمواجهة مع النيابة العامة

23 كانون الثاني 2023 استئناف

استأنف البيطار التحقيق استناداً إلى دراسة قانونية اعتبرت أن المحقق العدلي لا يُرد في غياب نص صريح، وادعى على ثمانية أشخاص جدد وأخلى سبيل خمسة موقوفين وحدد جلسات استجواب.

الأثر على المسار القضائي

كسر التوقف الذي دام سنة وشهراً واعتبر نفسه صالحاً لمتابعة التحقيق رغم الدعاوى العالقة.

24 كانون الثاني 2023 مواجهة

اعتبر النائب العام التمييزي غسان عويدات أن يد البيطار لا تزال مكفوفة وأن النيابة العامة لن تستجيب لطلباته.

الأثر على المسار القضائي

بدأ تعارض مباشر بين المحقق العدلي والنيابة العامة التمييزية حول مشروعية استئناف التحقيق.

25 كانون الثاني 2023 مواجهة

أطلق عويدات سراح 17 موقوفاً، وادعى على البيطار بجرم اغتصاب السلطة ومنعه من السفر. كما أُعطيت الضابطة العدلية تعليمات بعدم تنفيذ مذكرات البيطار.

الأثر على المسار القضائي

توقف عملياً تنفيذ قرارات المحقق العدلي، وتحولت الأزمة من دعاوى رد إلى مواجهة مؤسسية داخل القضاء.

26 - 30 كانون الثاني 2023 تعطيل

أحيل البيطار إلى التفتيش القضائي، وتقدم خليل وزعيتر بطلب نقل وبشكوى جزائية ومسلكية ضده.

الأثر على المسار القضائي

تعززت أدوات الضغط القضائي على المحقق واستمر تجميد التنفيذ والتحقيق.

2024

وقف تنفيذ
مذكرة توقيف فينيانوس

15 كانون الثاني 2024 وقف تنفيذ

أصدر النائب العام العدلي صبوح سليمان، بناء على طلب فينيانوس، قراراً بوقف تنفيذ مذكرة توقيفه الغيابية الصادرة في 16 أيلول 2021.

الأثر على المسار القضائي

أن القرار يتعدى صلاحيات المحقق العدلي، لأن مذكراته لا تقبل المراجعة ولا يملك النائب العام العدلي وقف تنفيذها.

2025

إعادة التعاون المؤسسي

2025 انفراج

أوقف النائب العام التمييزي جمال الحجار العمل بقرار سلفه غسان عويدات الذي منع الضابطة العدلية من تنفيذ مذكرات البيطار.

الأثر على المسار القضائي

عادت النيابة العامة التمييزية إلى استلام وتنفيذ مذكرات المحقق العدلي والتعاون معه، بما أتاح استئناف الاستجوابات واستكمال التحقيق.

2025 - 2026 استئناف

استُكمل تشكيل المرجع التمييزي وتمت معالجة العوائق المرتبطة بدعاوى الرد والمخاصمة.

الأثر على المسار القضائي

زالت العقبة الإجرائية التي كانت تمنع البت بالدعاوى العالقة، وأصبح ممكناً استكمال التحقيق حتى ختامه.

2026

ختم التحقيق وانتظار مطالعة النيابة العامة

2026 ختم التحقيق

أنهى البيطار التحقيق وأحال الملف، إلى النيابة العامة التمييزية لإبداء المطالعة في الأساس.

الأثر على المسار القضائي

انتقل الملف من مرحلة جمع الأدلة والاستجواب إلى المرحلة السابقة مباشرة لصدور القرار النهائي عن المحقق العدلي.

2026 - الوضع الحالي

طلب الحجار من محمد صعب اجراء المطالعة. تأخرت المطالعة لدى المحامي العام محمد صعب. وافق على استكمالها بعد استدعائه من قبل رئيس مجلس القضاء الاعلى سهيل عبود.

الأثر على المسار القضائي

يبقى الملف لدى النيابة العامة التمييزية. بعد إنجاز المطالعة وإعادته، يستطيع البيطار إصدار قراره النهائي/الاتهامي (القرار الظني) ثم إحالة الدعوى إلى المجلس العدلي للمحاكمة.

القراءة القانونية لمسار التعطيل

1 من الحصانات إلى المنازعة على الاختصاص.

بدأ النزاع حول ما إذا كانت ملاحقة رؤساء الحكومات والوزراء تدخل في اختصاص القضاء العدلي أم المجلس الأعلى لمحاكمة الرؤساء والوزراء. انعكس ذلك على الاستدعاءات وأذونات الملاحقة وطلبات رفع الحصانة.

2 التقاضي كأداة تعطيل.

الانتقال من طلب نقل الدعوى عن صوان إلى سلسلة من طلبات رد البيطار ونقل الدعوى ومخاصمة الدولة ورد القضاة الناظرين بهذه الطلبات وقد تجاوز مجموع هذه المراجعات 46 دعوى أو طلباً. الأثر المشترك كان وقف التحقيق أو تعطيل المرجع الذي يفترض أن يفصل بوقفه.

3 أثر الشغور القضائي.

لم يكن التعطيل ناتجاً فقط عن تقديم الدعاوى، بل أيضاً عن فقدان نصاب الهيئة العامة لمحكمة التمييز وتأخر استكمال تشكيلها، ما جعل المراجعات غير قابلة للحسم لفترة طويلة.

4 المواجهة داخل هرم القضاء.

مثّل كانون الثاني 2023 ذروة الأزمة: البيطار اعتبر نفسه مختصاً بالمتابعة، فيما اعتبر عويدات يده مكفوفة وأوقف عملياً تنفيذ قراراته. ولم يعد الخلاف يتعلق بمدعى عليهم فقط، بل بسلطة كل من المحقق العدلي والنيابة العامة التمييزية.

5 التحول من تعطيل التحقيق إلى تأخير الختم.

بعد عودة التعاون مع النيابة العامة واستكمال التحقيق، لم يعد العائق الراهن هو قدرة البيطار على الاستجواب أو تنفيذ المذكرات، بل إنجاز مطالعة النيابة العامة وإعادة الملف ليصدر المحقق العدلي قراره النهائي.

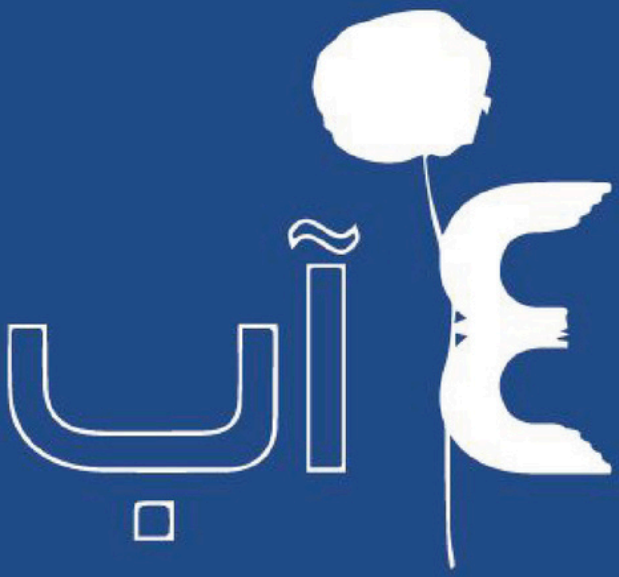

SEEDS
For Legal Initiatives

Ashrafieh, Beirut-Lebanon

www.seedslb.org

seedsforlegalinitiatives